

جرم القانون العديد من الأفعال المجسمة للعنف المادي وهي على التوالي:
الفصل 208 (جديد) من المجلة الجزائية: الضرب أو الجرح الواقع عمدا دون قصد القتل والذي نتج عنه الموت.
الفصل 218 من المجلة الجزائية: جروح أو ضرب أو غير ذلك من أنواع العنف ولم تكن داخلة فيما هو مقرر بالفصل 319.
الفصل 219 من المجلة الجزائية: الضرب أو الجرح الناجم عنه قطع عضو من البدن أو جزء منه أو انعدام النفع به أو تشويه بالوجه أو سقوط أو عجز مستمر.
الفصل 221 من المجلة الجزائية: الاعتداء الناتج عنه تشويه أو بتر جزئي أو كلي للعضو التناسلي للمرأة
الفصل 319 من المجلة الجزائية: المتعلق بالعنف الذي لا يترك أثرا.
ويعتبر من أهم التجديدات التي كرسها القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 التوسيع في ظروف تشديد جديدة على مستوى العنف الجسدي وهي على التوالي:

- إذا كانت الضحية طفلا ،
 - إذا كان الفاعل من أصول أو فروع الضحية من أي طبقة ،
 - إذا كانت للفاعل سلطة على الضحية أو استغل نفوذ وظيفه ،
 - إذا كان الفاعل أحد الزوجين أو أحد المفارقين أو أحد الخطيبين أو أحد الخطيبين السابقين ،
 - إذا سهل ارتكاب الجريمة حالة استضعاف الضحية الظاهرة أو المعلومة من الفاعل ،
 - إذا كانت الضحية شاهدا أو متضررا أو قائما بالحق الشخصي وذلك لمنعها من الإدلاء بشهادة أو من القيام بالإعلام عن جريمة أو تقديم شكاية أو بسبب إعلامها أو تقديمها لشكاية أو الإدلاء بشهادة.
 - إذا ارتكبت الجريمة من مجموعة أشخاص بصفة فاعلين أصليين أو مشاركين ،
 - إذا سبق أو صاحب الاعتداء استعمال السلاح أو التهديد به ،
 - إذا كان الاعتداء مصحوبا بأمر أو متوقفا على شرط".
- وذلك بالنظر إلى انتشار نسبة العنف العائلي وخاصة الزوجي ومن خلال استغلال حالة الاستضعاف والهشاشة في الضحية.

كما يبرز التجديد في هذا النص من خلال إلغاء كل إفلات للعقاب كان مسموح به بموجب القانون من خلال إلغاء الإسقاط الموقوف للتتبع والمحكمة وتنفيذ العقاب الذي كان مبررا "بالحفاظ على تماسك الأسرة" باعتبار وأن الواقع الوطني والدولي أثبت أن التمادي في التسامح مع العنف تكون له آثار وخيمة على الأسرة وخاصة إذا كان متواجدا فيها أطفال وأن نسبة العود ترتفع في هذه الحالات مما يحول واقعا الحفاظ على الأسرة.